

الوثائق الرسمية

الجمعية العامة

الدورة الخمسون



الجلسة العامة ١٠٠

السبت، ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥،

الساعة ١١/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد فريetas دو أمارال (البرتغال)

افتتحت الجلسة الساعة ١٢/٨٠

تقارير اللجنة الخامسة

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): تنظر الجمعية العامة اليوم في تقارير اللجنة الخامسة بشأن البنود المدرجة في جدول أعمالها. وأدعو مقرر اللجنة الخامسة الى عرض تقارير اللجنة الخامسة في بيان واحد.

رسمية. وقد جرت كل المفاوضات الخاصة بالبنود المدرجة في جدول أعمالها في مشاورات غير رسمية كان يرأسها، وفقا للممارسة المعتادة للجنة، مختلف الممثلين الأعضاء في اللجنة الخامسة. ويسعدني أن أبلغ الجمعية بأن جميع مشاريع القرارات ومشاريع المقررات، التي اعتمدت خلال هذا الجزء الأول من دورة الجمعية العامة الخمسين قد اعتمدت بتوافق الآراء.

وسأعرض الآن تقريرا موجزا عن أعمال اللجنة الخامسة.

يرد تقرير اللجنة الخامسة بشأن البند ١١٣ من جدول الأعمال، "التقارير المالية والبيانات المالية المراجعة وتقارير مجلس مراجعي الحسابات"، في الوثيقة A/50/839، التي توصي اللجنة في الفقرة ٦ منها الجمعية العامة باعتماد مشروع قرار واحد اعتمده اللجنة دون تصويت في أعقاب مشاورات غير رسمية برئاسة نائب رئيس اللجنة التونسي.

السيد مادينس (بلجيكا) مقرر اللجنة الخامسة (ترجمة شفوية عن الفرنسية): يشرفني اليوم أن أعرض تقارير اللجنة الخامسة بشأن البنود المدرجة في جدول أعمالها.

لعل الأعضاء يذكرون أن الجمعية العامة خصصت في دورتها الخمسين أربعة وثلاثين بندا للجنة الخامسة.

وقد عقدت اللجنة الخامسة من ٢١ أيلول/سبتمبر الى ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر خمسا وأربعين جلسة

يتضمن هذا المحضر النص الأصلي للخطب الملقاة بالعربية والترجمات الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للخطب الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني خلال اسبوع واحد من تاريخ النشر الى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-178. وستصدر التصويبات بعد نهاية الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

وفي الفقرة ١ من مشروع القرار الثاني جيم في نفس الوثيقة، الرقم "٩٠٠ ٧٦٠ ٢٦ دولار" ينبغي أن يصبح "٩٠٠ ١٦٠ ٢٤ دولار"، والرقم الوارد في الفقرة ١ (ب) ينبغي أن يكون "٨٥٠ ٦٩٦ ٢٨٥ ١ دولار". وفي الفقرة ٢، الرقم "٩٠٠ ٦٣٥ ٢٠٢ دولار" ينبغي أن يصبح "٩٠٠ ٨٨٥ ١٩٧ دولار" والرقم "٩٠٢ ١٩٦ دولار" يصبح "١٥٣ ١٩٢ دولار".

وتحتوي الوثيقة A/50/842 على عدد من التوصيات التي اعتمدها اللجنة دون تصويت. وفي ضوء أهمية هذا البند، أود أن أعرب عن تقدير جميع الممثلين لمنسقي المشاورات غير الرسمية بشأن الميزانية البرنامجية المقترحة. إن صبرهم وقدرتهم ومعرفتهم ستكون من أسعد ذكرياتنا عن هذه الدورة. وأنا أعلم أن أحد المنسقين، وهو السيد مارتن شارب ممثل استراليا، غادر نيويورك لأداء مهام أخرى في بلده. وأود، نيابة عن زملائي في اللجنة وبالأصالة عن نفسي، أن أطلب من الوفد الاسترالي أن ينقل شكرنا إليه.

وتقرير اللجنة الخامسة بشأن البند ١١٩ من جدول الأعمال، "خطة المؤتمرات" واردة في الوثيقة A/50/837 التي توصي فيها اللجنة الجمعية العامة باعتماد مشروع قرار جرى التفاوض بشأنه تحت قيادة زميلنا الألماني واعتمده اللجنة دون تصويت.

وانتقل إلى البند ١٢٠ من جدول الأعمال، "جدول الأنصبة المقررة لقسمه نفقات الأمم المتحدة". تقرير اللجنة الخامسة واردة في الوثيقة A/50/843. وفي الفقرة ١٢ توصي اللجنة الجمعية العامة باعتماد مشروع قرار، وفي الفقرتين ١٣ و ١٤ توصي باعتماد مشروعين مقررين؛ وقد اعتمدها اللجنة جميعا دون تصويت في أعقاب مشاورات غير رسمية أدارها ممثل أيرلندا.

وتقرير اللجنة الخامسة بشأن البند ١٣١ من جدول الأعمال "النظام الموحد للأمم المتحدة"، واردة في الوثيقة A/50/844، وفي الفقرة ٧ منه توصي اللجنة الجمعية العامة باعتماد مشروع قرار، رأس المفاوضات بشأنه زميلنا من نيوزيلندا؛ واعتمدهت اللجنة مشروع القرار هذا دون تصويت.

وتقرير اللجنة الخامسة بشأن البند ١٢٣ من جدول الأعمال "تمويل بعثة الأمم المتحدة للتحقق في أنغولا" واردة في الوثيقة A/50/845. وفي الفقرة ٦ من ذلك

ويرد تقرير اللجنة الخامسة بشأن البند ١١٤ من جدول الأعمال، "استعراض كفاءة النظام الإداري والمالي للأمم المتحدة"، في الوثيقة A/50/840. وتوصي اللجنة الخامسة في ذلك التقرير الجمعية العامة باعتماد مشروعين مقررين: يتصل مشروع المقرر الأول ببند معينه وتقارير ذات صلة، أجل النظر فيها الى الدورة الخمسين المستأنفة، ويتعلق مشروع المقرر الثاني ببرنامج عمل اللجنة الخامسة لفترة السنتين ١٩٩٦-١٩٩٧. وقررت اللجنة أيضا، بالموافقة على مشروع اقتراح قدمه الرئيس شفويا، أن تدرج في مشروع المقرر الأول توصية للجمعية العامة بأن تؤجل النظر في البند ١١٤ من جدول الأعمال الى الدورة الخمسين المستأنفة. وقد اعتمدت اللجنة مشاريع المقررات الثلاثة هذه دون تصويت.

تقرير اللجنة الخامسة بشأن البند ١١٥ من جدول الأعمال، "الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ١٩٩٤-١٩٩٥" واردة في الوثيقة A/50/841، حيث توصي اللجنة الجمعية العامة في الفقرة ٤ من التقرير باعتماد مشروع قرار، اعتمده اللجنة دون تصويت.

تقرير اللجنة الخامسة بشأن البند ١١٦ من جدول الأعمال، "الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٩٦-١٩٩٧" واردة في الوثيقة A/50/842. وبسبب تأخر الوقت الذي اتخذت فيه اللجنة الخامسة قراراتها ليلة أمس، علي أن أدلي ببعض التصويبات الشفوية على بعض الأرقام الواردة في الوثيقة A/C.5/50/L.29. في الفقرة ٩ من الجزء الأول من تلك الوثيقة، صفحة ٧، الرقم الموضوع أمام "الإيرادات الآتية من الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين" ينبغي أن يكون ٣٠٦ ٢٨٤ دولار. وفي نفس الصفحة الرقم الموضوع أمام "المجموع، الإيرادات الآتية من الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين" ينبغي أن يكون ١٠٠ ٦٧٩ ٢٨٢ دولار والرقم الموضوع أمام "المجموع، باب الإيرادات" ينبغي أن يكون ٧٠٠ ٤٠١ ٤٧١ دولار.

وفي الوثيقة A/C.5/50/L.29 (الجزء الثاني)، في مشروع القرار الثاني باء، الرقم الموضوع أمام "الإيرادات الآتية من الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين ينبغي أن يكون ٣٠٦ ٢٨٤ والرقم الموضوع أمام "مجموع أبواب الإيرادات" ينبغي أن يكون ٧٠٠ ٤٠١ ٤٧١ دولار.

السلام؛ واستخدام حساب الدعم لعمليات حفظ السلام إلى حين إجراء الدراسة المعمقة لهذا الموضوع التي ستجرى في الدورة المستأنفة في الربيع المقبل؛ والتعديلات المقترحة إدخالهما على النظام المالي للأمم المتحدة التي أدخلت بمقتضى القرار ٢٣٣/٤٩؛ وإرجاء اتخاذ قرار بشأن مشروع المقرر الذي قدمته أوكرانيا إلى الدورة الخمسين المستأنفة الأولى. ومشاريع المقررات هذه اعتمدها اللجنة الخامسة دون تصويت.

وتقرير اللجنة الخامسة بشأن البند ١٦٦ من جدول الأعمال، "قبول المنظمة العالمية للسياحة عضوا في الصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة"، وارد في الوثيقة A/50/822. وفي الفقرة ٥ من ذلك التقرير توصي اللجنة الخامسة الجمعية العامة باعتماد مشروع مقرر يسمح فيه للمنظمة العالمية للسياحة بأن تصبح عضوا في الصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة. وقد اعتمدت اللجنة مشروع المقرر هذا دون تصويت.

وأخيرا، سيدي الرئيس، شاركت اللجنة الخامسة أيضا، بناء على طلبكم، في نظر الجمعية في جلسة عامة في البند ١٦٤ من جدول الأعمال، بعنوان "تطبيع الحالة فيما يتعلق بجنوب أفريقيا".

ولا يمكنني أن أختتم بياني دون الإعراب عن امتنان جميع أعضاء اللجنة الخامسة للمساعدة التي تلقيناها من موظفي الأمانة العامة، وبخاصة من إدارة الشؤون الإدارية والتنظيم. وقد مكنتنا المساعدة التي قدمها وكيل الأمين العام وموظفوه وأمين اللجنة وموظفوه من إنهاء عملنا في جو من التعاون وتوافق الآراء. ونحن نعترف أن نتائج عملنا تشكل تحديا هائلا لزملائنا في الأمانة العامة، ولكننا واثقون بأن قدراتهم ستكفل التنفيذ الناجح لمقرراتنا.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): إذا لم يكن هناك أي اقتراح في إطار المادة ٦٦ من النظام الداخلي، فسأعتبر أن الجمعية العامة تقرر عدم مناقشة تقارير اللجنة الخامسة المعروضة علينا.

تقرر ذلك.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): لذلك فإن البيانات ستقتصر على تعليل التصويت أو الموقف.

التقرير، توصي اللجنة الخامسة الجمعية العامة باعتماد مشروع قرار، اعتمده للجنة دون تصويت.

وفيما يتعلق بالبند ١٢٥ من جدول الأعمال، "تمويل بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية"، يرد تقرير اللجنة الخامسة بشأن هذا البند في الوثيقة A/50/819. وفي الفقرة ٦ من تلك الوثيقة توصي اللجنة الجمعية العامة باعتماد مشروع مقرر، عرضه شفويا رئيس اللجنة واعتمده للجنة دون تصويت.

وتقرير اللجنة الخامسة بشأن البند ١٢٦ من جدول الأعمال "تمويل بعثة مراقبي الأمم المتحدة في السلفادور"، وارد في الوثيقة A/50/818. وفي الفقرة ٥ من ذلك التقرير، توصي اللجنة الجمعية العامة باعتماد مشروع مقرر، عرض على اللجنة شفويا واعتمده للجنة دون تصويت.

وتقرير اللجنة الخامسة بشأن البند ١٣١ من جدول الأعمال، "تمويل قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص" وارد في الوثيقة A/50/827. وفي الفقرة ٥ من ذلك التقرير، توصي اللجنة الخامسة الجمعية العامة باعتماد مشروع مقرر عرضه رئيس اللجنة واعتمده للجنة دون تصويت.

وتقرير اللجنة الخامسة بشأن البند ١٣٢ من جدول الأعمال، "تمويل بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا" وارد في الوثيقة A/50/820، وتوصي اللجنة في الفقرة ٦ الجمعية العامة باعتماد مشروع مقرر عرض شفويا واعتمد دون تصويت.

وتقرير اللجنة الخامسة بشأن البند ١٣٧ من جدول الأعمال، "تمويل بعثة مراقبي الأمم المتحدة في طاجيكستان"، وارد في الوثيقة A/50/828. في الفقرة ٦ من ذلك التقرير توصي اللجنة الجمعية العامة باعتماد مشروع مقرر عرض شفويا واعتمد دون تصويت.

وتقارير اللجنة الخامسة بشأن البند ١٣٨ من جدول الأعمال، "الجوانب الإدارية والمتعلقة بالميزانية لتمويل عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلم"، واردا في الوثائق A/50/821 وضميمتها A/50/850 وضميمتها A/50/851. وهذه التقارير تحتوي على مشاريع مقررات بشأن نموذج ميزانية لعمليات حفظ السلام؛ ونقل بالاولى إلى المجموع دال من جدول الأنصبة المقررة لعمليات حفظ

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تود أن تحتتم نظرها في البند ١١٣ من جدول الأعمال؟

تقرر ذلك.

البند ١١٤ من جدول الأعمال

استعراض كفاءة النظام الإداري والمالي للأمم المتحدة

تقرير اللجنة الخامسة (A/50/840)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): تبت الجمعية العامة الآن في مشروع المقرر اللذين أوصت بهما اللجنة الخامسة في الفقرة ٨ من تقريرها.

نتنقل أولاً إلى مشروع المقرر الأول المعنون "الإجراء المتخذ بشأن بنود معينة".

اعتمدت اللجنة الخامسة مشروع المقرر هذا دون تصويت.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تود أن تحذو حذوها؟

اعتمد مشروع المقرر الأول.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): نتنقل الآن إلى مشروع المقرر الثاني المعنون "برنامج عمل اللجنة الخامسة لفترة السنتين ١٩٩٦ - ١٩٩٧".

اعتمدت اللجنة الخامسة مشروع المقرر هذا دون تصويت. هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تود أن تحذو حذوها؟

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): وبذلك نكون قد اختتمنا هذه المرحلة من نظرتنا في البند ١١٤ من جدول الأعمال.

البند ١١٥ من جدول الأعمال

الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ١٩٩٤-١٩٩٥

تقرير اللجنة الخامسة (A/50/841)

ووضحت مواقف الوفود المتعلقة بتوصيات اللجنة الخامسة في اللجنة وتوجد في السجلات الرسمية ذات الصلة.

هل لي أن أذكر الأعضاء أنه بمقتضى الفقرة ٧ من مقرر الجمعية العامة ٤٠١/٣٤

"تقتصر الوفود، قدر الإمكان، حين ينظر في مشروع القرار نفسه في إحدى اللجان الرئيسية وفي جلسة عامة، على تعليق تصويتها مرة واحدة، أي إما في اللجنة أو في الجلسة العامة، ما لم يكن تصويت الوفد في الجلسة العامة مختلفاً عن تصويته في اللجنة".

وهل لي أيضاً أن أذكر الوفود بأنه، أيضاً بمقتضى مقرر الجمعية العامة ٤٠١/٣٤، تحدد بيانات تعليق التصويت بمدة عشر دقائق وينبغي أن تلقي بها الوفود من مقاعدها.

وقبل أن نبدأ بالبث في التوصيات الواردة في تقارير اللجنة الخامسة، أود أن أبلغ الممثلين بأننا سنبدأ بالبث بنفس الطريقة التي اتبعت في اللجنة الخامسة.

البند ١١٣ من جدول الأعمال

التقارير المالية والبيانات المالية المراجعة وتقارير مجلس مراجعي الحسابات

تقرير اللجنة الخامسة (A/50/839)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): تبت الجمعية العامة الآن في مشروع القرار الذي أوصت به اللجنة الخامسة في الفقرة ٦ من تقريرها.

اعتمدت اللجنة الخامسة مشروع القرار دون تصويت. هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تود أن تحذو حذوها؟

اعتمد مشروع القرار (القرار ٢٠٤/٥٠ من ألف إلى دال).

في الفقرة ١٢ من تقريرها وفي مشروع المقررين اللذين أوصت بهما اللجنة الخامسة في الفقرتين ١٣ و ١٤ من تقريرها.

ننتقل أولاً إلى مشروع القرار الوارد في الفقرة ١٢ من التقرير. وقد اعتمده اللجنة الخامسة دون تصويت. هل لي أن أعتبر أن الجمعية تود أن تحذو حذوها؟

اعتمد مشروع القرار (القرار ٢٠٧/٥٠).

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): ننتقل الآن إلى مشروع المقررين.

اعتمدت اللجنة الخامسة مشروع المقرر الأول دون تصويت. هل لي أن أعتبر أن الجمعية تود أن تحذو حذوها؟

اعتمد مشروع المقرر الأول.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): اعتمدت اللجنة الخامسة مشروع المقرر الثاني دون تصويت. هل لي أن أعتبر أن الجمعية تود أن تحذو حذوها؟

اعتمد مشروع المقرر الثاني.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): نكون بذلك قد اختتمنا هذه المرحلة من نظرنا في البند ١٢٠ من جدول الأعمال.

البند ١٢١ من جدول الأعمال

النظام الموحد للأمم المتحدة

تقرير اللجنة الخامسة (A/50/844)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): تبت الجمعية الآن في مشروع القرار الذي أوصت به اللجنة الخامسة في الفقرة ٧ من تقريرها.

اعتمدت اللجنة الخامسة مشروع القرار المعنون "النظام الموحد للأمم المتحدة: تقرير لجنة الخدمة المدنية الدولية". هل لي أن أعتبر أن الجمعية تود أن تحذو حذوها؟

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): تبت الجمعية الآن في مشروع القرار الذي أوصت به اللجنة الخامسة في الفقرة ٤ من تقريرها.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية تود أن تعتمد مشروع القرار؟

اعتمد مشروع القرار (القرار ٢٠٥/٥٠ ألف و٦٠)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): وبذلك نكون قد اختتمنا هذه المرحلة من نظرنا في البند ١١٥ من جدول الأعمال.

البند ١١٩ من جدول الأعمال

خطة المؤتمرات

تقرير اللجنة الخامسة (A/50/837)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): تبت الجمعية الآن في مشروع القرار الذي أوصت به اللجنة الخامسة في الفقرة ٨ من تقريرها.

اعتمدت اللجنة الخامسة مشروع القرار دون تصويت. هل لي أن أعتبر أن الجمعية تود أن تحذو حذوها؟

اعتمد مشروع القرار (القرار ٢٠٦/٥٠ ألف إلى واو).

الرئيس (ترجمة شفوية على الانكليزية): هل لي أن أعتبر أن الجمعية تود أن تختتم نظرها في البند ١١٩ من جدول الأعمال؟

تقرر ذلك.

البند ١٢٠ من جدول الأعمال (تابع)

جدول الأنصبة المقررة لقسمه نفاقات الأمم المتحدة

تقرير اللجنة الخامسة (A/50/843)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): تبت الجمعية الآن في مشروع القرار الذي أوصت به اللجنة الخامسة

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): بذلك نختم هذه المرحلة من نظرنا في البند ١٢٨ من جدول الأعمال.

اعتمد مشروع القرار (القرار ٢٠٨/٥٠).

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): نكون بذلك قد اختتمنا هذه المرحلة من نظرنا في البند ١٢١ من جدول الأعمال.

البند ١٢٣ من جدول الأعمال

تمويل بعثة الأمم المتحدة للتحقيق في أنغولا

تقرير اللجنة الخامسة (A/50/845)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): تبت الجمعية الآن في مشروع القرار الذي أوصت به اللجنة الخامسة في الفقرة ٦ من تقريرها.

اعتمدت اللجنة الخامسة مشروع القرار دون تصويت. هل لي أن أعتبر أن الجمعية تود أن تحذو حذوها؟

اعتمد مشروع القرار (القرار ٢٠٩/٥٠).

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): نكون بذلك قد اختتمنا المرحلة الحالية من نظرنا في البند ١٢٣ من جدول الأعمال.

البند ١٢٨ من جدول الأعمال (تابع)

تمويل قوة الأمم المتحدة للحماية، وعملية الأمم المتحدة لاستعادة الثقة في كرواتيا، وقوة الأمم المتحدة للوزع الوقائي، ومقر قوات السلام التابعة للأمم المتحدة

تقرير اللجنة الخامسة (الجزء الثاني) (A/50/796/Add.1)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): تبت الجمعية الآن في مشروع المقرر الذي أوصت به اللجنة الخامسة في الفقرة ٥ من الجزء الثاني من تقريرها.

لقد اعتمدت اللجنة الخامسة مشروع المقرر هذا دون تصويت. هل لي أن أعتبر أن الجمعية ترغب في أن تحذو حذوها؟

اعتمد مشروع المقرر.

البند ١٣٤ من جدول الأعمال

تمويل بعثة مراقبة الأمم المتحدة في ليبيريا

تقرير اللجنة الخامسة (A/50/846)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): تبت الجمعية الآن في مشروع القرار الذي أوصت به اللجنة الخامسة في الفقرة ٦ من تقريرها.

لقد اعتمدت اللجنة الخامسة مشروع القرار هذا دون تصويت. هل لي أن أعتبر أن الجمعية ترغب في أن تحذوا حذوها؟

اعتمد مشروع القرار (القرار ٢١٠/٥٠).

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): بذلك تختتم الجمعية العامة هذه المرحلة من نظرها في البند ١٣٤ من جدول الأعمال.

البند ١٣٥ من جدول الأعمال

تمويل بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى رواندا

تقرير اللجنة الخامسة (A/50/848)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): تبت الجمعية الآن في مشروع القرار الذي أوصت به اللجنة الخامسة في الفقرة ٦ من تقريرها.

لقد اعتمدت اللجنة الخامسة مشروع القرار هذا دون تصويت. هل لي أن أعتبر أن الجمعية ترغب في أن تحذوا حذوها؟

اعتمد مشروع القرار (القرار ٢١١/٥٠).

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): بذلك نختم هذه المرحلة من نظرنا في البند ١٣٥ من جدول الأعمال.

البند ١٣٦ من جدول الأعمال

تمويل المحكمة الدولية لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي التي ارتكبت في إقليم يوغوسلافيا السابقة منذ عام ١٩٩١

تقرير اللجنة الخامسة (A/50/849)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): تبت الجمعية الآن في مشروع القرار الذي أوصت به اللجنة الخامسة في الفقرة ٦ من تقريرها.

لقد اعتمدت اللجنة الخامسة مشروع القرار هذا دون تصويت. هل لي أن أعتبر أن الجمعية ترغب في أن تحذوا حذوها؟

اعتمد مشروع القرار (القرار ٢١٢/٥٠).

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): بذلك تختتم الجمعية العامة هذه المرحلة من نظرها في البند ١٣٦ من جدول الأعمال.

البند ١٣٨ من جدول الأعمال (تابع)

الجوانب الإدارية والمتعلقة بالميزانية لتمويل عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام

تقرير اللجنة الخامسة (الجزء الثاني) (A/50/821/Add.1)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أعطي الكلمة لممثل أوكرانيا في نقطة نظامية.

السيد غوميني (أوكرانيا) (ترجمة شفوية عن الروسية): يود وفدي أن يسترعي الانتباه، فيما يتعلق بالتقرير الوارد في الوثيقة A/50/851، إلى حقيقة أنه على الرغم من أن المقرر المتخذ في الدورة التاسعة والأربعين المستأنفة للجمعية العامة كان معنونا (تكلم بالانكليزية)

"نقل أوكرانيا وبيلاروس إلى مجموعة الدول الأعضاء الواردة في الفقرة ٣ (ج) من قرار الجمعية العامة ٢٣/٤٣"،

(تكلم بالروسية)

اعتمد مشروع المقرر.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): تبت الجمعية الآن في مشروع المقرر الذي أوصت به اللجنة الخامسة في الفقرة ٥ من الجزء الثاني من تقريرها (A/50/850/Add.1).

لقد اعتمدت اللجنة الخامسة مشروع المقرر دون تصويت. هل لي أن أعتبر أن الجمعية ترغب في أن تحذو حذوها؟

اعتمد مشروع المقرر.

(ب) نقل أوكرانيا إلى مجموعة الدول الأعضاء الواردة في الفقرة ٢ (ج) من قرار الجمعية العامة ٢٣٢/٤٣

تقرير اللجنة الخامسة (A/50/851)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): تبت الجمعية الآن في مشروع المقرر الذي أوصت به اللجنة الخامسة في الفقرة ٦ من تقريرها.

لقد اعتمدت اللجنة الخامسة مشروع المقرر دون تصويت. هل لي أن أعتبر أن الجمعية ترغب في أن تحذو حذوها؟

اعتمد مشروع المقرر.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): بذلك نختتم هذه المرحلة من نظرنا في البند ١٣٨ من جدول الأعمال.

البند ١٦٠ من جدول الأعمال تمويل المحكمة الجنائية الدولية لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن أعمال إبادة الأجناس وغير ذلك من الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي المرتكبة في إقليم رواندا والمواطنين الروانديين المسؤولين عن أعمال إبادة الأجناس وغيرها من الانتهاكات المماثلة المرتكبة في أراضي الدول المجاورة بين ١ كانون الثاني/يناير و ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤

تقرير اللجنة الخامسة (A/50/852)

فإن مسألة نقل بيلاروس، كما يدرك الأعضاء، قد حسمت بطريقة مرضية للغاية. ولذلك فإننا نطلب إدخال التغييرات اللازمة على الوثيقة المؤقتة A/50/851 وعلى عنوانها، والجزء الأخير من الفقرة ٨، والفقرة ٣، ومشروع المقرر ذاته، الوارد في الفقرة ٦.

وأود أيضا أن أنتهز هذه الفرصة لأسترعي الانتباه إلى أن وقدنا يعتقد أن هذا البند لم يحظ بالدراسة الكافية من جانب اللجنة الخامسة في الدورة الخمسين. ولو كانت هذه المسألة تنولت بصورة أشمل، لأتاحت فرصة أكبر لمناقشة المشكلة، ولاستطعنا أن نتوصل إلى حل إجرائي وموضوعي أيضا. ونحن نشق بأن يتم حسم هذه المشكلة في الدورة الخمسين المستأنفة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): سنحيط علما بالملاحظات التي تقدم بها ممثل أوكرانيا.

تبت الجمعية الآن في مشروع المقرر الذي أوصت به اللجنة الخامسة في الفقرة ٤ من الجزء الثاني من تقريرها.

لقد اعتمدت اللجنة الخامسة مشروع المقرر دون تصويت. هل لي أن أعتبر أن الجمعية ترغب في أن تحذو حذوها؟

اعتمد مشروع المقرر.

(أ) تمويل عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام

تقرير اللجنة الخامسة (الجزء الثاني) (A/50/850/Add.1)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): ستبت الجمعية الآن في مشروع المقرر الذي أوصت به اللجنة الخامسة في الفقرة ٥ من الجزء الأول من تقريرها (A/50/850).

لقد اعتمدت اللجنة الخامسة مشروع المقرر دون تصويت. هل لي أن أعتبر أن الجمعية ترغب في أن تحذوا حذوها؟

اعتمده اللجنة الخامسة. هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في اعتماد مشروع القرار؟

اعتمد مشروع القرار الثالث (القرار ٢١٦/٥٠).

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): مشروع القرار الرابع بعنوان "النفقات غير المنظورة والاستثنائية لفترة السنتين ١٩٩٦-١٩٩٧"، وقد اعتمده اللجنة الخامسة. هل لي أن أعتبر أن الجمعية ترغب في اعتماد مشروع القرار؟

اعتمد مشروع القرار الرابع (القرار ٢١٧/٥٠).

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): مشروع القرار الخامس، بعنوان "صندوق رأس المال المتداول لفترة السنتين ١٩٩٦-١٩٩٧"، اعتمده اللجنة الخامسة. هل لي أن أعتبر أن الجمعية ترغب في اعتماد مشروع القرار؟

اعتمد مشروع القرار الخامس (القرار ٢١٨/٥٠).

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أعطي الكلمة الآن للممثلين الذين يرغبون في الكلام في معرض تعليل الموقف.

السيدة غويكوتشيا (كوبا) (ترجمة شفوية عن الاسبانية): اعتمدنا توا الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ١٩٩٦-١٩٩٧ التي تكتسي أهمية خاصة بالنسبة للأمم المتحدة وبالنسبة للمجتمع الدولي بصفة عامة، لأنها دون أدنى شك ميزانية التغيير. إنها ميزانية التغيير فقد تغيرت المفاهيم وأصبحت الآن فيما يبدو مفاهيم تقوم على الشراكة. وتغير التزام المنظمة بقرارات أعضائها إذ سيصبح من الأصعب كثيرا، إن لم يكن من المستحيل على الأمم المتحدة - ودعونا لا نخدع أنفسنا - أن تفي بمقاصدها ومبادئها المكرسة في الميثاق. وعلاوة على هذا، فإن جوهر عملية وضع الميزانية المكرس في القرار ٢١٣/٤١ قد تغير. ويبدو أن الخطة الأولية قد تغيرت وأصبحت تفرض سقفا. ولم تعد تحترم الأولويات التي تحددها الجمعية العامة، وتبذل محاولات لفرض أولويات مغايرة على الرغم من قرارات الجهاز صاحب الحق في وضع المعايير. وهناك محاولات في محافل أخرى لإلغاء لجنة البرنامج والتنسيق التي كان تعريزها جزءا من توافق الآراء المعتمد في القرار ٢١٣/٤١.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): تبت الجمعية الآن في مشروع القرار الذي أوصت به اللجنة الخامسة في الفقرة ٦ من تقريرها. وقد اعتمدت اللجنة الخامسة مشروع القرار دون تصويت. هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في أن تحذو حذوها؟

اعتمد مشروع القرار (القرار ٢١٣/٥٠).

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): بهذا نكون قد اختتمنا هذه المرحلة من نظرنا في البند ١٦٠ من جدول الأعمال.

البند ١١٦ من جدول الأعمال

الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٩٦
١٩٩٧

تقرير اللجنة الخامسة (A/50/842)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): تبت الجمعية الآن في مشاريع القرارات الخمسة التي أوصت بها اللجنة الخامسة في الفقرة ٧ من تقريرها.

مشروع القرار الأول بعنوان "المسائل المتصلة بالميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٩٦-١٩٩٧". وقد اعتمدت اللجنة الخامسة مشروع القرار. هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في أن تحذو حذوها؟

اعتمد مشروع القرار الأول (القرار ٢١٤/٥٠).

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): مشروع القرار الثاني (ألف الى جيم)، بعنوان "الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ١٩٩٦-١٩٩٧"، اعتمده اللجنة الخامسة. هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب أيضا في اعتماد مشروع القرار الثاني؟

اعتمد مشروع القرار الثاني (ألف الى جيم) (القرار ٢١٥/٥٠ ألف الى جيم).

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): مشروع القرار الثالث بعنوان "المواضيع الخاصة المتعلقة بالميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٩٦-١٩٩٧"،

شديدا وعلينا الآن أن نعمل طبقا للقرارات التي اتخذناها. وأكثر من هذا فإننا ننتظر باهتمام كبير دراسة المجالات التي يمكن تحقيق وفورات فيها حتى يمكن اتخاذ القرارات النهائية.

وهناك عدد من المسائل لا يزال معلقا، مثل الجزئين ٣ و ٢١. وفيما يتصل بالجزء الأخير اسمحوا لي أن أقول إن وفدي كان يأمل أن تمكننا المفاوضات من البت في أمر القيام بمتابعة برنامجية وهيكلية فعالة وحقيقية بالنسبة للإعلان بشأن الحق في التنمية وأن يكون بمقدورنا تخصيص الموارد المطلوبة لمكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان.

ويأمل وفدي، عندما تستأنف اللجنة الخامسة عملها، أن يكون بمقدورنا أن نواجه بقدر أكبر من الواقعية الحالة الصعبة والمؤلمة التي نقود إليها الأمم المتحدة، التي احتفلنا قبل وقت طويل بذكراها السنوية الخمسين والتي ربما نعرض مستقبلها للخطر من جراء قرارات كذلك القرار الذي اتخذناه توا.

السيد هانسين (كندا) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية):
يرحب وفد بلدي باعتماد الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ١٩٩٦-١٩٩٧ دون تصويت. ويعلق وفد بلدي أهمية خاصة على توافق الآراء في اتخاذ القرارات المتعلقة بشؤون الميزانية، ويرغب إذن في الإعراب عن تقديره لكم، سيدي، ولمنسقيننا، السيد مارتن شارب ممثل استراليا والسيد موفسيس ابيليان ممثل أرمينيا؛ ولجميع الممثلين الآخرين الذين شاركوا في المشاورات التي مهدت الطريق أمام توافق الآراء هذا وبلورته.

وهذه الميزانية وثيقة معقدة وبالغة التقنية. ويسر وفد بلدي أن يلاحظ التعديلات التي تضمنها الجزء الرابع من نص قرار الميزانية، والتي تحدد مستوى إجمالي للإنفاق بمبلغ ٢,٦٠٨ بليون دولار، والتي تبين مستوى الوفورات التي يتوقع تحقيقها خلال فترة السنتين.

ويؤكد النص أيضا على عدد من النقاط ومفادها أن مكاسب ووفورات الكفاءة ينبغي تحقيقها دون أن تؤثر تأثيرا ضارا على البرامج والأنشطة المعتمدة. ووفد بلدي يوافق على ذلك تماما. فنحن نؤيد منذ زمن بعيد أن يستهدف البحث عن تحقيق وفورات أنشطة غير برنامجية. وبعبارة أخرى، نريد أن نخفض

ونعلم جميعا أن الدافع الأساسي لهذه العملية هو محاولة إرضاء شواغل المساهم الرئيسي بالنسبة لعملية وضع الميزانية، بما في ذلك إجراءات صنع القرار. وكان يحدونا الأمل بعد اتخاذ القرار أن يفي هذا المساهم الرئيسي - وهو أيضا المدين الرئيسي - بالتزاماته المالية بشكل مسؤول، بالكامل في حينه. ولكن فرضه شروطا للسداد، اتسم به نمط سداده على مدى السنوات التسع الماضية، استمر وتجدد واتخذ أشكالا جديدة أدت الى اتخاذنا دون تصويت لهذا القرار، الذي يساور الكثيرين منا الشكوك حوله، والذي يرضي، في المقام الأول، ذلك المساهم الرئيسي.

لقد اشتركنا في مفاوضات عفنه منذ البداية، ولن نلمس نتائجها إلا في الأمدين المتوسط والطويل. ويتساءل وفدي عما إذا كانت هذه الميزانية حقا الميزانية التي نرغب فيها جميعا نحن المؤمنين بالأمم المتحدة، والتي يرغب فيها هؤلاء، مثل وفدي، الملتزمون التزاما كاملا ومطلقا بمقاصدها ومبادئها. هل من الممكن لنا أن نعتقد أن الروح التي أرشدت مؤسسي المنظمة قبل ٥٠ سنة تتجلى في هذه الميزانية؟ في رأينا ليس هذا صحيحا.

إن الميزانية التي اعتمدها تستجيب أولا وقبل كل شيء الى مصالح السيطرة والمصالح السياسية لذلك المساهم الرئيسي، الذي هدد مرة أخرى بشل أنشطة المنظمة إذا لم تتم الاستجابة الى ضغوطه الوطنية. ويرى وفدي بأنه يتعين علينا جميعا أن نتأمل بعناية فيما فعلناه توا. فمن الممكن أن يصبح هذا التدبير الأول في سلسلة من التدابير التي تؤدي، في جوهرها، ليس الى إصلاح هذه المنظمة الدولية القدوة بل الى تخريبها. ويمكن أن يحدث أننا في سعيينا الى ضمان استمرار عمل الأمم المتحدة، ربما نقوض طبيعتها الدولية وحينما ندرك ما فعلناه ربما يكون الضرر لا يمكن إصلاحه.

إن التزام كوبا الثابت والمطلق الذي لا يتزعزع بالأمم المتحدة ومرونتها السياسية جعلنا ننضم الى توافق الآراء الذي لا يؤمن به إلا قلة ولكن يمتدحه الكثيرون لأنهم يعتقدون بأنه سيساعد في تحسين الحالة المالية للمنظمة. ونأمل أن تتحقق هذه التطلعات.

وكان الوفد الكوبي يأمل أن تمكن الميزانية المعتمدة الأمانة العامة من النهوض بالكامل بالمهام المسندة إليها. بيد أننا قد خفضنا مواردها تخفيضاً

ونعتقد بأن الميزانيات البرنامجية لفترات تتكون كل منها من سنتين في المستقبل يجب إعدادها باستعمال نهج تخطيطي استراتيجي يحدد، في جملة أمور، أهدافا ونتائج برنامجية محددة لكل برنامج رئيسي؛ ويحدد لكل هدف أنشطة ذات أولوية لتحقيق نتائج؛ ويسمح بالمرونة في التخطيط والتنفيذ لإعادة تخصيص موارد لأعلى الأولويات؛ ويعزز مبدأ المساءلة على المستوى البرنامجي عن طريق وضع أهداف نوعية وكمية لأداء البرامج؛ ويضع عملية التخطيط والرصد والتقييم بغية التقييم المتواصل للاستعمال الفعال والكمؤ للموارد تحقيقاً للأهداف المعلنة؛ ويرفع تقارير عن النتائج المحرزة واستعمال الموارد طوال فترة السنتين إلى اللجنة الخامسة عن طريق اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية.

وأخيراً، يريد وفد بلدي أن يبدي رأيه استجابة إلى الشواغل التي أثيرت حول وضع مستوى عام من النفقات في هذه الميزانية. لقد وضع بالفعل مستوى قدره ٢,٦٠٨ بليون دولار، وأُعرب عن القلق أن هذا المستوى يمكن أن يقيد برامج وأنشطة يُعمل على تنفيذها. وبما أنه أدنى من المبالغ الواردة في أبواب النفقات في الميزانية، فإن التقييد الحقيقي يكمن ليس في المستوى المحدد للنفقات، بل في المستوى المماثل للاشتراكات عندما تُقيّم تلك النفقات.

ويلاحظ وفد بلدي أنه في عام ١٩٩٥ بلغ المبلغ الإجمالي لأنصبة الدول الأعضاء في الميزانية العادية ١,١٣٥ بليون دولار. ولكن في يوم ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر من هذا العام، كان مبلغ ٣٩٢ مليون دولار أو ٣٥ في المائة من الأنصبة لا يزال عالقا. ولم يقترح أي وفد قط في سياق مشاوراتنا حول هذه الميزانية بخفض النفقات المتفق عليها بنسبة ٣٥ في المائة، ولكن نسبة كبيرة من الدول الأعضاء، بما في ذلك المساهم الرئيسي، حققت ذلك في فترة السنتين الراهنتين عن طريق فرض حدود من طرف واحد على الالتزامات التي تعهدت بها بحرية.

وفي هذا الصدد، يود وفد بلدي أن يذكر بالفقرة الثانية من المادة الثانية من الميثاق:

"لكي يكفل أعضاء الهيئة لأنفسهم جميعا الحقوق والمزايا المترتبة على صفة العضوية يقومون في حسن نية بالالتزامات التي أخذوها على أنفسهم بهذا الميثاق."

النفقات العامة التي مثلما حُددت في كندا، تبلغ ما يزيد على ٥٣ في المائة من نفقات المنظمة. ونريد، حسبما يقول أحيانا حفظة السلام عندنا، أن نحسن النسبة بين ما هو ضروري وما هو غير ضروري.

وفي سياق مشاوراتنا، تسنت لنا الفرصة للبحث بالتفصيل في المجلس المعني بالكفاءة المشكل حديثا، والذي أنشأه الأمين العام ممارسة لسلطته على النحو الواجب. ونود أن نشيد بالأمين العام على هذه المبادرة، وأن نشير أن البحث عن تحقيق وفورات أوعز بها هذا القرار يمكن أن يوكل بثقة إلى المجلس المعني بالكفاءة.

ويعتقد وفد بلدي أن زيادة الكفاءة ينبغي أن تكون شاغلا رئيسيا لجميع الدول الأعضاء. ومن الواضح أن لبعض البرامج أولويات تعلو بالنسبة لبعض الدول الأعضاء أولويات دول أخرى، بيد أن تأدية هذه البرامج على نحو فعال ينبغي أن يكون شاغلا جميعا بصورة متساوية. وحفظ السلام الفعال يعني سلاما محافظا عليه بصورة أكثر إحكاما. والتنمية الفعالة توفر منافع أكبر للذين هم في أمس الحاجة إليها. والتنفيذ الفعال لبرامج حقوق الإنسان يعني حماية أفضل لحقوق الإنسان. وتقديم المعلومات العامة بكفاءة يعني وجود جمهور أكثر اطلاعا. ويعني وجود إدارة فعالة تكاليف أقل وتقديم الخدمات عموما على نحو أسرع وأشد فعالية.

وثمة شاغل آخر لوفا بلدي هو الافتراض الداخلي من حسابات خاصة، وهي ممارسة تتجاوز الآن نية السلطات التي أنشأتها هذه الجمعية لأول مرة في عام ١٩٥٨. ويؤيد وفد بلدي التغييرات التي اقترحتها المملكة المتحدة من أجل تحقيق شفافية أكبر ومراقبة أشد فعالية لهذه الممارسة من قبل الدول الأعضاء.

وتفضي تجربة المشاورات في الأيام والأسابيع الماضية بوفا بلدي إلى الاعتقاد بأنه من الضروري إجراء تحسينات إضافية في العملية الميزانية، وهي تحسينات تمكن اللجنة الخامسة والجمعية العامة من التركيز على المسائل الرئيسية، مسائل الأهداف والأدوات والأولويات، ومن الانخراط على نحو أقل في حل المسائل المفصلة المتعلقة بتوزيع الموارد، الأمر الذي شغل مؤخرا حيزا كبيرا من وقتنا.

العادية، وحجم المبلغ المستحق على الدول المساهمة بقوات إذا قام الأمين العام بتحويل مبالغها المسددة لأغراض الميزانية العادية. وسيواصل وفدي، مع وفود أخرى، سعيه إلى إجراء هذه التحسينات وغيرها في دورة اللجنة الخامسة المستأنفة.

ويبين الدعم المعرب عنه في المشاورات غير الرسمية لمشاريع التعديلات هذه عمق واتساع نطاق القلق إزاء المشكلة الكامنة المتنامية. وبالمثل بينت معارضة هذه المقترحات وعيا متزايدا بنطاق أزمة التدفق النقدي التي تخيم الآن على المنظمة. وبينت أيضا أن الوفود تبدأ في التسليم بأن ممارسة الاستلاف الإلجباري بهذه الطريقة قد تطورت بما يتجاوز نطاق الأحكام الواردة في القرار الذي اتخذناه. توا.

ولعله كان في أذهان بعض الوفود اعتقاد بأن القرار المتعلق بصندوق رأس المال المتداول يخول الأمين العام سلطة الاستلاف بطريقة عامة من حسابات حفظ السلام إذا اقتضى درء أزمة ذلك. ولكن الشروط محددة للغاية: لا يحصل الاقتراض إلا كملاذ أخير. والملاذ الأول، في رأي وفدي، يجب أن يكون السعي إلى الدفع من الذين عليهم متأخرات والآخرين الذين يتأخرون في الدفع في السنة المالية، قبل إلزام الذين دفعوا بالفعل والذين لهم مبالغ مقيدة لهم لدى المنظمة بالدفع مرة أخرى. والشرط الثاني هو ألا يضر الاستلاف بالبرامج التي من أجلها تم الإسهام في صناديق حفظ السلام. وقد قال الأمين العام نفسه عدة مرات أن عدم تسديد الأمم المتحدة لديونها لقوات حفظ السلام يضر برغبة المساهمين في تقديم خدماتهم على نحو طوعي. ولهذا، لم يتحقق حتى الآن أي من هذه الشروط.

ولعله وُجد اعتقاد أيضا بأنه بعدم معارضة هذه الممارسة في الماضي بقوة، فإن الدول المساهمة بقوات وافقت بصمت على الحقيقة الواقعة. ولهذا، اسبحوا لي بأن أكرر القول الذي قاله وزير خارجية بلدي في هذه القاعة في ٢٤ أيلول/سبتمبر من هذه السنة، والذي يمثل الموقف الرسمي لحكومتني: إن الاستلاف من صناديق حفظ السلام لتمويل الميزانية العادية ليس مقبولا.

ولا يمكن أن يؤدي تراكم مزيد من المتأخرات على دولة عضو واحدة لا يرغب جهازها التشريعي في

السيد غومرسال (المملكة المتحدة) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): إن وفد بلدي ممتن على إتاحة هذه الفرصة له لتعليق موقفه من قرار صندوق رأس المال المتداول، القرار ٢١٨/٥٠، وهو القرار الذي شارك وفد بلدي بتوافق الآراء بشأنه، بهدف إبرام اتفاق على تسوية للميزانية تحققت بجهد كبير.

وكان يفضل وفد بلدي، بعد إدراكه للأمر، ومثلما كانت وفود أخرى تفضل، أن يتسنى له وقت إضافي لمناقشة مسائل المبدأ العامة التي لم يتمكن من مناقشتها إلا في الإجراءات النهائية التي اتخذت في الليلة الماضية. ويسرنا أنه اتُفق الآن على العودة إليها في وقت مبكر من دورتنا المستأنفة. ولكن نظرا للطريقة التي سارت بها مشاوراتنا غير الرسمية، توجد توضيحات معينة تود حكومتني أن تبديها فيما يتعلق بهذا القرار المعني بصندوق رأس المال المتداول.

ولا يعطي هذا القرار الأمين العام شيكا على بياض لتمويل جوانب عجز المساهمين الرئيسيين عن طريق الاقتراض القسري من حسابات حفظ السلام.

ولو عنى الاتفاق على الميزانية أنها ستمول بالكامل، فستكون هذه المنظمة في وضع أفضل من الوضع الذي هي فيه. ولسوء الحظ، فإن الاتفاق على الميزانية لا يكفل بأن تقوم جميع الدول الأعضاء بدفع المبالغ المستحقة عليها، وبأن تُنجز البرامج المشمولة بالميزانية العادية، إذن، بصورة آلية.

هذه هي المسألة الحقيقية التي ينبغي تناولها الآن؛ ولا يمكن أن نفترض أن جميع الحكومات المساهمة بقوات ستكون مستعدة في فترة السنتين المقبلتين لتمويل العجز في الميزانية العادية عن طريق التسليف غير الطوعي للمنظمة كما كانت تفعل تلك الحكومات في الماضي.

وقد تشاور وفدي على نطاق واسع مع وفود أخرى مساهمة بقوات قبل طرح بعض التعديلات المتواضعة للغاية على مشروع القرار الخامس، بشأن صندوق رأس المال المتداول. ومن شأن هذه أن تكرر ببساطة في صلب القرار الشروط التي تنطبق في النص المعتمد على اقتراض الأمانة العامة من حسابات حفظ السلام، والتي أشير إليها بغموض تام في الفقرة ٦. كما أن من شأنها أن توجد قدرا أكبر من الشفافية بأن توضح من هو المسؤول عن العجز في الميزانية

المنظمة. وذلك أمر هام اليوم؛ وسيزداد أهمية في الشهور والسنوات المقبلة. وتشير الأرقام إلى الوقائع فستنفق الأمم المتحدة خلال فترة السنتين الحالية حوالي ٢,٦٣ بليون دولار. وقد اقترحت الأمانة العامة ميزانية لفترة السنتين ١٩٩٦ - ١٩٩٧ تبلغ ٢,٨٢٨ بليون دولار، بزيادة قدرها ٢٠٠ مليون دولار، وهذه الزيادة لا ترجع إلى نمو البرنامج، ولكن ترجع إلى التضخم النقدي والزيادات الأخرى للتكلفة الإجبارية. ويتعلق الاتفاق الذي توصلنا إليه اليوم بميزانية قدرها ٢,٦٠٨ بليون دولار، وهو رقم دون رقم السنتين السابقتين. وبينما لا توافق حكومتي على مستوى الميزانية هذا فاننا لا نعوق اعتمادها بتوافق الآراء بسبب الاعتبارات والمفاهيم التالية.

أولا، يعترف هذا الاتفاق بالحاجة إلى خفض الإنفاق ذي الأولوية الدنيا كجزء مركزي من عملية ميزانية الأمم المتحدة. وهذا، بالطبع، حس سليم، ولكنه ليس ممارسة عامة حتى الآن. وبموجب هذه الميزانية، يجب على الأمين العام أن يقدم تقريرا إلى الجمعية العامة يتضمن خطة لتحقيق ما يقرب من ٢٠٠ مليون دولار كوفورات حتى تظل هذه الميزانية في إطار مستوى ٢,٦٠٨ بليون دولار؛ ولا تستطيع الأمم المتحدة أن تنفق أكثر من هذا المبلغ. وذلك بالإضافة إلى تخفيضات أخرى واردة في الميزانية. وسيتطلب هذا، لا محالة، امتصاص الزيادات في التضخم النقدي والتكاليف الإجبارية الأخرى، لا مجرد إضافتها. وسيكون هذا تحديا للمديرين، ولكن البديل عن ذلك هو نمو الميزانية غير المقبول والمزمن. وبالنظر إلى المستقبل، فإن ضبط النفس عند وضع الميزانية عادة يجب أن تطورها لأن هذا الأمر سيكون لازما سواء بالنسبة للأمم المتحدة أو لمنظومة الأمم المتحدة برمتها.

وثانيا، يجب أن يكون الحد الأعلى للإنفاق في هذه الميزانية حدا أعلى حقيقيا، لا مجرد هدف. ويمكننا أن نتوقع، بالنظر إلى الطبيعة الدينامية للعالم، أن تأتي الأمانة العامة إلى الجمعية خلال السنتين المقبلتين باقتراحات إضافية للإنفاق، قد تكون أهلا للتقدير. وستصر حكومتي على أن تصاحب هذه المقترحات عملية إعادة برمجة من حسابات هذه الميزانية، لا أن نضيف إليها. وقد وافقنا على ميزانية دون زيادة؛ ويجب أن يتوفر لدينا الانضباط الذي يجعلنا الآن نعيش في إطارها.

الالتزام بالوفاء بهذه الديون إلا إلى زيادة المخاطر المالية التي تواجه المنظمة ودائنيها.

وآمل أن يكون هذا واضحا. ويعتقد وفدي أن المسؤولية عن أية أزمة في التدفق النقدي تقع على عاتق الذين لا يدفعون، وليس على عاتق الذين يدفعون. ولن يتحمل وفدي أي التزام بدفع عجزهم، أو أي لوم عن النتائج.

ولهذا، نعتقد أن الأمانة العامة ستكون ملزمة في الممارسة على أية حال، كما ينبغي أن تكون في المبدأ بالسعي إلى الحصول على موافقة الجمعية العامة، بما فيها الدول المساهمة بقوات، إذا كانت ترغب في مواصلة هذه الممارسة من الآن فصاعدا.

السيد بيرنوم (الولايات المتحدة الأمريكية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): لقد كانت السفيرة البرايت تأمل أن تكون هنا اليوم لعرض موقف الولايات المتحدة بشأن اعتماد الميزانية البرنامجية، ولكنها لم تتمكن من أن تكون معنا هذا الصباح.

تنظر الولايات المتحدة إلى اعتماد الميزانية البرنامجية للأمم المتحدة لفترة السنتين ١٩٩٦ - ١٩٩٧ بمشاعر مختلطة. ان الميزانية أعلى مما كنا نفضله ونوصي به. ولهذا السبب، لا يمكننا أن نوّيدها تأييدا كاملا. وفي نفس الوقت، فإن الميزانية دون مستوى نفقات برامج الأمم المتحدة خلال فترة السنتين الحالية ١٩٩٤ - ١٩٩٥. حقا انها ميزانية ليست فيها زيادة. وذلك لم يسبق له مثيل، وهو تحول حاد نرحب به عن الطريقة المعتادة للقيام بالعمل.

لقد كانت المفاوضات بشأن هذه الميزانية طويلة وصعبة. وقد قدمت حكومتي توصيات بعيدة المدى للقضاء على التبذير، وخفض الإنفاق على ما يحظى بالأولويات الدنيا وتحسين ممارسات الإدارة. ورغم أنه لم تقبل جميع توصياتنا فاننا نقدر الطبيعة البناءة والصريحة للمناقشات التي جرت. ونريد أن نعرب عن امتناننا الخاص للسيد مارتن شارب على نزاهته ومهارته في إدارة المناقشات. ونريد أيضا أن نعترف بإسهام السيد موفسيس ايبيليان، الذي قام بدور مركزي في اختتام هذه المفاوضات.

إن أغلبية أعضاء الأمم المتحدة، كما يبدو من الاتفاق بتوافق الآراء، تتفهم عجالة إصلاح وتنشيط

متحدة أكثر فعالية وكفاءة ومساءلة. وهي دفعة أولى كبيرة من أمم متحدة مُصلحة.

ولقد شعرنا خلال العام الماضي بالآثار الايجابية لايجاد مكتب الرقابة الداخلية، وهو المكتب الجديد المستقل الذي حدد، في سبيل الاصلاح، مجموعة عريضة من الممارسات الادارية السيئة وبعض حالات الاحتيايل الفاضح. واستفدنا أيضا من استحداث نظام جديد لتقييم الموظفين، ومجموعة من التدابير التي تعمل على خفض التكاليف كان اقتراحها وكيل الأمين العام جوزف كونور. وأنشأ الأمين العام فريقا عاملا رفيع المستوى معنيا بالاصلاح ليوصي باتخاذ خطوات أكثر كثافة لاعادة هيكلة عمليات الأمم المتحدة ولتحسينها.

وعلى الرغم من أن هذه الميزانية ليست صارمة بقدر ما اقترحت حكومتي أصلا، فلعلها أكثر الميزانيات التي اعتمدها الجمعية العامة تقشفا على الاطلاق. وينبغي أن ننظر الأمانة العامة والعالم إليها باعتبارها ميزانية للتغيير. ولو أريد للأمم المتحدة أن تكون فعالة وقوة لها مكائتها في القرن الحادي والعشرين، مثلما تأمل فيه حكومتي وتعتقد بأنه سيكون، فيجب أن يستمر تسارع وتيرة الاصلاح.

ويجب ألا ننسى قط أن هذه المنظمة العالمية فريدة من نوعها ولا يُستغنى عنها. فمصادقتها وسمعتها أمران لهما أهمية. وهي ترسي في مجالات عديدة من القانون والسياسة الاجتماعية المعيار الذي تقاس به الأعمال والجهود الوطنية. فمن الضروري والمناسب على حد سواء اذن أن نرقى بالمنظمة نفسها إلى مستوى أعلى.

إن الذين أسسوا الأمم المتحدة قبل نصف قرن لم يكن دافعهم الرغبة في ايجاد البيروقراطيات الدولية التي يدفع لموظفيها أكبر الأجور في العالم. ولم يتصورا لدى تأسيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي أن تكون هناك ١٥٠ هيئة فرعية تابعة له؛ ولم يشكلوا هذا المحفل العظيم حتى يمكن أن تجري من المناقشة المبتذلة مسائل نفسها سنة بعد سنة، مائة المكتبات بتقارير يبلغ ثقلها حدا يستحيل عنده حملها، ومملة لدرجة تجعل القارئ يعزف عن قراءتها.

لقد كان هدف المؤسسين بناء منبر يقوم على المبادئ والقانون وتقف عليه جميع شعوب العالم. ولقد

وفي هذا الصدد يسرنا أن نؤكد من جديد الفقرة الأولى نفسها من قرار الميزانية، القرار ٢١٣/٤١. ويتطلب ذلك القرار، بين عدة أمور أخرى، أن يدرج ذلك الإنفاق الجديد المقترح في إطار صندوق الطوارئ، وأن يجري امتصاصه في الميزانية البرنامجية أو يحال إلى الميزانية المقبلة. ولم ينفذ هذا النص على نحو فعال. ويجب أن ينفذ، ونحن نتوقع أن إعادة التأكيد عليه ستضمن تنفيذه.

وثالثا، إن الزيادة بنسبة ٩ في المائة في مرتبات موظفي الأمم المتحدة الفنيين التي اقترحتها لجنة الخدمة المدنية الدولية ليست مقبولة، ولم تدرج الأموال اللازمة لتنفيذها في هذه الميزانية. وبدلا من ذلك، ستعاد التوصيات إلى اللجنة بتعليمات بأن تعيد النظر في هذه التوصيات باستخدام مناهج أكثر دقة.

وأخيرا، يتضمن قرار هذه الميزانية عددا من تدابير الاصلاح الهامة. إنه يتضمن استعراضا شاملا لزيادة أداء الخدمات بالاستعانة بمصادر خارجية. وهو يعزز مكتب الإشراف على الخدمات الداخلية. واتخذ أيضا قرار منفصل يدعو إلى وضع خطط محددة لخفض العمل الورقي. وستجعل هذه الاصلاحات عمل الأمم المتحدة على أفضل وأقل تكلفة.

وستعمل الولايات المتحدة على نحو وثيق مع الأمانة العامة ومع الدول الأعضاء من أجل تنفيذ التخفيضات البرنامجية التي اقتضتها هذه الميزانية. ونحن نعرف أن بلدانا كثيرة تشعر بالقلق لأن تخفيضات الميزانية قد تسبب ضررا كبيرا للأولويات البرنامجية الحالية الهامة للأمم المتحدة. ومع ذلك، فإن حكومتي على اقتناع بأن مستويات الميزانية الواردة في هذا الاتفاق يمكن تحقيقها دون المساس بهذه الأهداف ذات الأولوية.

إن الأمانة العامة، لحسن الحظ، خططت لتنفيذ تحسينات في الادارة، وتقوم بتنفيذها بالفعل، وهي التحسينات التي ستفضي إلى إحراز وفورات كبيرة، خاصة خلال النصف الثاني من فترة السنتين المقبلتين ويحول قرار الميزانية هذه التحسينات من سياسة تنفيذية إلى مطلب تشريعي.

وعلى الرغم من أن هذه الميزانية، غير تامة، فهي خطوة أخرى من سلسلة خطوات هامة نحو إيجاد أمم

للاقتراحات التي طرحها وفد المملكة المتحدة فيما يتصل بذلك القرار، الذي نرى أنه يجب أن يتناول مرة أخرى في الدورة المستأنفة في العام القادم.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): بهذا نكون قد اختتمنا هذه المرحلة من نظرنا في البند ١١٦ من جدول الأعمال، وفي جميع تقارير اللجنة الخامسة.

برنامج العمل

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): بصرف النظر عن مسائل وبنود تنظيمية قد يتعين النظر فيها بموجب النظام الداخلي للجمعية العامة، ومع تذكر الإجراء الذي اتخذته الجمعية العامة فعلا في جلساتها العامة الـ ٤٦ و ٦٨ و ٧٦ و ٧٨ و ٨٢ و ٨٩ و ٩٣ و ٩٥ و ٩٦ و ٩٨ و ٩٩ و ١٠٠ وذلك فيما يتعلق ببنود جدول الأعمال ١٢ و ١٦ (ب) و ٢٠ (ب) و ٣٨ و ٤٢ و ١٢ (ب) و ١١٤ إلى ١١٦ و ١٢٠ إلى ١٢٣ و ١٢٥ إلى ١٢٦ و ١٢٨ و ١٣١ إلى ١٣٨ و ١٥٩ إلى ١٦٠، أود أن أقترح الابقاء على البنود التالية من جدول الأعمال للنظر فيها خلال الدورة الخمسين للجمعية العامة:

البند ١٠ - تقرير الأمين العام عن أعمال المنظمة

البند ١٢ - تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي

البند ١٥ (ج) - انتخاب عضو لمحكمة العدل الدولية

البند ١٦ (ب) - انتخاب اثني عشر عضوا لمجلس الأغذية العالمي

البند ٢٠ (ب) - تقديم المساعدة الاقتصادية الخاصة إلى فرادى البلدان أو المناطق

البند ٢٣ - إعادة تشكيل الأمم المتحدة وتنشيطها في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتصلة بهما

البند ٢٨ - الحالة في البوسنة والهرسك

البند ٣٥ - مسألة جزيرة مايبوت القمرية

البند ٣٨ - حالة الديمقراطية وحقوق الإنسان في هايتي

البند ٤٢ - قضية فلسطين

أرادوا منظمة تكون مكرسة للحفاظ على السلام، وتعزز الكرامة الإنسانية وتغني الأرواح وتنقذها.

إننا ورثة تلك التركة. ويجب علينا، بغية احترامها، أن نحرص ليس على مجرد تحقيق الكفاءة في ادارة وعمل برامج الأمم المتحدة فحسب، بل على بلوغ درجة الامتياز. ويجب أن نطلب تحقيق ما هو قيم. ويجب علينا توفير التركيز في عملنا، لأن الأمم المتحدة التي تحاول أن تفعل كل شيء لن تفعل شيئا بصورة جيدة جدا.

إن الصعوبة التي واجهت التفاوض بشأن الميزانية هذا العام لا تدعو إلى الدهشة. والنتيجة التي تحققت ليست منتهى ما يراد تحقيقه بل هي تمهيد لمناظرات ومناقشات في المستقبل. وتلتزم حكومتي بنجاح الأمم المتحدة واعادة تنشيطها، وهي على اقتناع بأن هذا أمر ليس ممكنا إلا بوضع برنامج للإصلاح يكون شاملا وبعيد المدى ومثمرا. هذا هو الهدف الذي يجب أن تعمل جميع الدول على تحقيقه والذي ستستفيد جميع الدول منه.

السيد روي (استراليا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يرحب وفد بلدي باعتماد الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ١٩٩٦ - ١٩٩٧ دون تصويت. كما قال مقرر اللجنة الخامسة في عرضه لتقارير اللجنة الخامسة، كان الوفد الاسترالي - من خلال السيد مارتن شارب - مشاركا بشكل وثيق في المفاوضات بوصفه منسقا. ونيابة عن السيد شارب، أود أن أعرب عن تقديرنا للكلمات الرقيقة التي وجهت إليه. وأود أيضا أن أشكر رئيس اللجنة الخامسة وجميع الوفود والأمانة العامة على التعاون الذي قدموه إلى المنسق. وأود أن أشكر بصورة خاصة السيد موفسيس أبيليان ممثل أرمينيا للوصول بعملية التنسيق بطريقة ماهرة إلى خاتمة ناجحة.

بينما تمثل هذه الميزانية إسهاما هاما في أمم متحدة أكثر فعالية وكفاية، نتشاطر الرأي بأن إجراء مزيد من التحسينات ضروري في عملية الميزانية وأن اتباع نهج تخطيط استراتيجي - وهذا ما اقترحتة كندا - أمر ينبغي أن ننظر فيه بشكل جاد.

ولقد كان من دواعي سرور استراليا اشتراكها في توافق الآراء بشأن القرار المتعلق بصندوق رأس المال المتداول. وفي الوقت نفسه، أود أن أسجل تأييدنا

- البند ٤٧ - مسألة التمثيل العادل في عضوية مجلس الأمن وزيادة هذه العضوية والمسائل ذات الصلة
- البند ٥٥ - مسألة قبرص
- البند ١١٢ (ب) - مسائل حقوق الإنسان بما في ذلك النهج المختلفة لتحسين التمتع الفعلي بحقوق الإنسان والحريات الأساسية
- البند ١١٤ - استعراض كفاءة الأداء الإداري والمالي للأمم المتحدة
- البند ١١٥ - الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ١٩٩٤-١٩٩٥
- البند ١١٦ - الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٩٦-١٩٩٧
- البند ١١٧ - تحسين الحالة المالية للأمم المتحدة
- البند ١١٨ - وحدة التفتيش المشتركة
- البند ١٢٠ - جدول الأنصبة المقررة لقسمه نفقات الأمم المتحدة
- البند ١٢١ - النظام الموحد للأمم المتحدة
- البند ١٢٢ - تمويل قوات الأمم المتحدة لحفظ السلام في الشرق الأوسط
- البند ١٢٣ - تمويل بعثة الأمم المتحدة للتحقق في أنغولا
- البند ١٢٤ - تمويل الأنشطة الناشئة عن قرار مجلس الأمن ٦٨٧ (١٩٩١)
- البند ١٢٥ - تمويل بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية
- البند ١٢٦ - تمويل بعثة مراقبي الأمم المتحدة في السلفادور
- البند ١٢٧ - تمويل وتصفية سلطة الأمم المتحدة الانتقالية في كمبوديا
- البند ١٢٨ - تمويل قوة الأمم المتحدة للحماية، وعمليات الأمم المتحدة لاستعادة الثقة في كرواتيا، وقوة الأمم المتحدة للوزع الوقائي، ومقر قوات السلام التابعة للأمم المتحدة
- البند ١٢٩ - تمويل عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال
- البند ١٣٠ - تمويل تصفية عملية الأمم المتحدة في موزامبيق
- البند ١٣١ - تمويل قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص
- البند ١٣٢ - تمويل بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا
- البند ١٣٣ - تمويل بعثة الأمم المتحدة في هايتي
- البند ١٣٤ - تمويل بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبيريا
- البند ١٣٥ - تمويل بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى رواندا
- البند ١٣٦ - تمويل المحكمة الدولية لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي التي ارتكبت في إقليم يوغوسلافيا السابقة منذ عام ١٩٩١
- البند ١٣٧ - تمويل بعثة مراقبي الأمم المتحدة في طاجيكستان
- البند ١٣٨ - الجوانب الإدارية والمتعلقة بالميزانية لتمويل عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام
- البند ١٤٩ - تقرير الأمين العام عن أنشطة مكتب المراقبة الداخلية
- البند ١٥١ - تقرير المحكمة الجنائية الدولية لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن أعمال إبادة الأجناس وغير ذلك من الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي المرتكبة في إقليم رواندا والمواطنين الروانديين المسؤولين عن أعمال إبادة الأجناس وغيرها من

الأمم المتحدة في مجموعها لا يمكنها إلا أن تستفيد من قوة الدفع المستمرة تعريزا للإصلاح الذي رسخ في الأمم المتحدة. إن خمسة أفرقة عاملة تابعة لهذه الجمعية، أربعة منها يرأسها رئيس الجمعية العامة، ناقشت أو ستناقش أموراً هامة عاجلة تتصل بإصلاح الأمم المتحدة.

وكما يدرك الأعضاء جميعاً، جرى في الأسابيع القليلة الماضية تناول الجوانب التنظيمية للأفرقة العاملة، والطريق معد الآن لإحراز التقدم بطريقة كفؤة ومنسقة. وسيبدأ عملها الموضوعي في كانون الثاني/يناير. وإنني أتطلع تطلعا قويا إلى الفرصة التي أتمكن فيها من الإسهام في هذه المهمة الهامة. وأمل أن تسود روح الذكرى السنوية الخمسين - روح حسن

الانتهاكات المماثلة المرتكبة في أراضي الدول المجاورة بين ١ كانون الثاني/يناير و ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤

البند ١٥٩ - إدارة الموارد البشرية

البند ١٦٠ - تمويل المحكمة الجنائية الدولية لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن أعمال إبادة الأجناس وغير ذلك من الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي المرتكبة في إقليم رواندا والمواطنين الروانديين المسؤولين عن أعمال إبادة الأجناس وغيرها من الانتهاكات المماثلة المرتكبة في أراضي الدول المجاورة بين ١ كانون الثاني/يناير و ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤

البند ١٦٢ - تعزيز منظومة الأمم المتحدة

هل لي أن اعتبر أن الجمعية العامة ترغب في أن تبقي هذه البنود من جدول الأعمال للنظر فيها خلال الدورة الخمسين للجمعية؟

تقرر ذلك.

بيان من الرئيس

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): قبل رفع الجلسة أود أن أنتهز الفرصة لأقول بضع كلمات.

خلال الدورة الخمسين للجمعية العامة، وهي ذكرى سنوية تاريخية لإنشاء الأمم المتحدة، اضطلعنا - كشأننا في دورات سابقة - بعمل هام في الجلسات العامة وفي اللجان الرئيسية. كما عقدنا أيضاً اجتماعاً تذكاريًا خاصاً جمع في هذه القاعة رؤساء دول، ورؤساء حكومات وممثلين موقرين آخرين لجميع الدول الأعضاء للاحتفال بإنجازات هذه المنظمة، ولتحديد أوجه الضعف وللتوجه إلى المستقبل بثقة.

وقبل ذلك جاء قداسة البابا يوحنا بولس الثاني إلى نيويورك ليخاطب على وجه التحديد تجمع الأمم هذا. وأهمية الرسالة التي وجهها والثقة التي عبر عنها بالأمم المتحدة ينبغي لنا جميعاً أن نتذكرها.

لقد كانت هذه الدورة بالفعل دورة كاملة مرهقة. لكن عملنا لم يكتمل بعد. وهذه السنة الاحتفالية يجب أن تكون أيضاً سنة دعم. إن هذه المنظمة بل منظومة

النية والثقة والإيمان بمستقبل الأمم المتحدة، وألا تضيع
فرصة التغيير.

وفي الوقت نفسه، أود أن أعرب عن تقديري
الخالص للتعاون والتأييد اللذين أبداهما الجميع في
عمل هذه الجمعية. ولا بد لي أن اعترف - بوجه
خاص - بالتفاني وبالجهود الممتازة القيمة التي بذلها
موظفو أمانة الجمعية العامة وخدمات المؤتمرات
وسائر موظفي الدعم، والتي مكنت من عقد
اجتماعاتنا. للجميع، وللأميين العام، الموجود معنا هنا
اليوم، أتمنى عيداً سعيداً وسنة جديدة مليئة ببشائر
النجاح.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٣٠